تعلن شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني ("ميدغلف") عن إبرامها اتفاقية اندماج ملزمة مع شركة بروج للتأمين التعاوني ونيتها المؤكدة بتقديم عرض بهذا الخصوص

٢ صفر ١٤٤٧هـ (الموافق ٢٧ يوليو ٢٠٢٥م)

إشارةً إلى إعلان شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ويشار إليها فيما يلي بـ"**شركة ميدغلف**" أو "**الشركة الدامجة**") على موقع تداول السعودية بتاريخ ١٤٤٦/٠١/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٢٨م) عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بروج للتأمين التعاوني (ويشار إليها فيما يلي بـ"**شركة بروج**" أو "**الشركة المندمجة**"، وللشركتين معًا بالـ"**شركتين**") بشأن صفقة اندماج محتملة، وإعلانها اللاحق بتاريخ ١٤٤٦/٠٧/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢٥/٠١/٠٦م) بخصوص الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على التركز الاقتصادي الناتج عن صفقة الاندماج (كما تم تعريفها أدناه)، **فيسر شركة ميدغلف الإعلان عن إبرامها اتفاقية اندماج ملزمة مع شركة بروج** بتاريخ ١٤٤٧/٠٢/٠١هـ (الموافق ٢٠٢٥/٠٧/٢٦م) (ويشار إليها فيما يلي بـ"**اتفاقية الاندماج**")، والتي تم الاتفاق بموجبها على دمج شركة بروج في شركة ميدغلف ونقل جميع حقوقها والتزاماتها وأصولها وعقودها إلى شركة ميدغلف مقابل قيام شركة ميدغلف بإصدار ثلاثة وثلاثون مليونًا ومائة وسبعة وخمسون ألفًا وثمانمائة وأربعة وتسعون (٣٣,١٥٧,٨٩٤) سهمًا عاديًا بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد في شركة ميدغلف لصالح مساهمي شركة بروج وفقًا لأحكام المادة (٢٢٥) والمواد (٢٢٧) إلى (٢٢٩) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ ووفقًا لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرتين عن مجلس هيئة السوق المالية (ويشار إليها فيما يلي بـ"**الهيئة**")، وكذلك وفقًا للشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج (ويشار إليها فيما يلي بـ"**صفقة الاندماج**").

وفي هذا السياق، تعلن شركة ميدغلف، بناءً على الفقرة (هـ) من المادة (١٧) من لائحة الاندماج والاستحواذ، عن نيتها المؤكدة لتقديم عرض بموجب صفقة الاندماج وفقًا لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج.

تتمثل صفقة الاندماج في دمج شركة بروج في شركة ميدغلف ونقل جميع حقوقها والتزاماتها وأصولها وعقودها إلى شركة ميدغلف وذلك مقابل قيام شركة ميدغلف بإصدار ثلاثة وثلاثون مليونًا ومائة وسبعة وخمسون ألفًا وثمانمائة وأربعة وتسعون (٣٣,١٥٧,٨٩٤) سهمًا عاديًا بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد لصالح مساهمي شركة بروج ("**أسهم العوض**")، وذلك من خلال زيادة رأس مالها بقيمة ثلاثمائة وواحد وثلاثون مليونًا وخمسمائة وثمانية وسبعون ألفًا وتسعمائة وأربعون (٣٣١,٥٧٨,٩٤٠) ريال سعودي وذلك من مليار وخمسين مليون (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى مليار وثلاثمائة وواحد وثمانون مليونًا وخمسمائة وثمانية وسبعون ألفًا وتسعمائة وأربعون (١,٣٨١,٥٧٨,٩٤٠) ريال سعودي وزيادة عدد أسهمها من مائة وخمسة ملايين (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى مائة وثمانية وثلاثون مليونًا ومائة وسبعة وخمسون ألفًا وثمانمائة وأربعة وتسعون (١٣٨,١٥٧,٨٩٤) سهمًا عاديًا والتي تمثل زيادة بنسبة (٣١,٥٨٪) في رأس المال الحالي لشركة ميدغلف.

وبموجب اتفاقية الاندماج، فبعد صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من شركة ميدغلف وشركة بروج (ويشار إلى ذلك بـ"**صدور قرار الاندماج**")، سيحصل مساهمو شركة بروج المقيدين بسجل المساهمين لشركة بروج بنهاية ثاني فترة تداول تلي صدور قرار الاندماج على **(١,١٠٥٢٦٣١٣٣٣٣٣٣٣) سهم** في شركة ميدغلف مقابل كل سهم يملكونه في شركة بروج (ويشار إليه فيما يلي بـ"**معامل المبادلة**"). وعند استيفاء جميع شروط اتفاقية الاندماج ونفاذ قرار الاندماج بتحديث السجل التجاري (ويشار لذلك بـ"**نفاذ قرار الاندماج**")، فستستمر شركة ميدغلف في الوجود، أما شركة بروج فستنقضي بقوة النظام وستلغى جميع أسهمها وفقًا لأحكام المادة (٢٢٥) والمواد (٢٢٧) إلى (٢٢٩) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ وستنتقل كل حقوقها والتزاماتها وأصولها وعقودها لشركة ميدغلف.

وبناءً على معامل المبادلة وسعر الإغلاق لسهم شركة ميدغلف البالغ (١٧,٦٣) ريال سعودي في يوم الخميس الموافق ١٤٤٧/٠١/٢٩هـ (الموافق ٢٠٢٥/٠٧/٢٤م) (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج والإعلان عنها)، فإن تقييم سعر سهم شركة بروج لأغراض صفقة الاندماج يبلغ (١٩,٤٩) ريالًا سعوديًا للسهم الواحد تقريبًا ويبلغ إجمالي قيمة أسهم شركة بروج لأغراض صفقة الاندماج خمسمائة وأربعة وثمانون مليونًا وخمسمائة وثلاثة وسبعون ألفًا وستمائة وواحد وسبعون (٥٨٤,٥٧٣,٦٧١) ريالًا سعوديًا تقريبًا. يمثل هذا التقييم زيادةً في سعر سهم شركة بروج بنسبة (٢,٦٦٪)

مقارنةً بسعر إغلاق سهم شركة بروج في السوق المالية السعودية (تداول) البالغ (١٨,٩٨) ريالًا سعوديًا كما في يوم الخميس الموافق ١٤٤٧/٠١/٢٩هـ (الموافق ٢٠٢٥/٠٧/٢٤م) (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج والإعلان عنها).

بعد صدور قرار الاندماج وإدراج أسهم العِوض، ستكون ملكية مساهمي شركة ميدغلف الحاليين ما نسبته تقريبًا (٧٦٪) من رأس مال شركة ميدغلف بعد زيادة رأس مالها، وستكون ملكية مساهمي شركة بروج ما نسبته تقريبًا (٢٤٪) من رأس مال شركة ميدغلف بعد زيادة رأس مالها. وبعد صفقة الاندماج، سيتمثل كبار المساهمين في شركة ميدغلف في الأستاذ راكان عبدالله راشد أبونيان (بنسبة ملكية تبلغ ٩,١٦٪) وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميدغلف) ش. م. ب. مقفلة (البحرين) (بنسبة ملكية تبلغ ٨,٦٨٪) والبنك السعودي للاستثمار (بنسبة ملكية تبلغ ١٤,٤٤٪) وشركة سقالة للصناعات المتعددة (أحد كبار المساهمين الحاليين في شركة بروج) (بنسبة ملكية تبلغ ٦,٨٤٪). بالإضافة لذلك، سيملك الأستاذ يوسف ناغي (وهو أحد كبار المساهمين الحاليين في شركة بروج، ورئيس مجلس إدارتها) ما نسبته (٢,٧٦٪) بشكل مباشر و(٩,٢٤٪) بشكل غير مباشر من خلال جهات مسيطر عليها، تشمل شركة سقالة للصناعات المتعددة (أي بإجمالي يقارب ١٢٪). وسيتم تضمين جميع التفاصيل الخاصة بالملكيات المباشرة وغير المباشرة ذات العلاقة في تعميم المساهمين الذي ستقوم شركة ميدغلف بنشره بعد الحصول على الموافقات النظامية ذات العلاقة.

لا تنطوي صفقة الاندماج على أطراف ذوي علاقة، ولا يوجد لأي من أعضاء مجلس إدارة شركة ميدغلف مصلحة في صفقة الاندماج.

في حال نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحقة لأي من مساهمي شركة بروج بناءً على معامل المبادلة كسور أسهم، فسيتم تقريب الرقم الناتج إلى أقل رقم صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد مساهمي شركة بروج يملك مائة (١٠٠) سهم في شركة بروج، فسيخصص له مائة وعشرة (١١٠) أسهم من أسهم العوض وليس مائة وعشرة وكسور (١١٠,٥٣). وسيتم تجميع كسور الأسهم وبيعها في السوق بالنيابة عن مساهمي شركة بروج ومن ثم سيتم توزيع المتحصلات الناتجة عن عملية بيع كسور الأسهم على مستحقيها كلًا حسب ما يستحقه، وذلك بعد خصم التكاليف المتعلقة بعملية بيع كسور الأسهم من إجمالي متحصلات بيع كسور الأسهم.

يرى أعضاء مجلس إدارة شركة ميدغلف بأن صفقة الاندماج تصب في مصلحة شركة ميدغلف ومساهميها، وذلك بعد بذل العناية المهنية اللازمة – بمساعدة مستشاري الشركة – كما يرونه مناسبًا في ظل الظروف، وبعد الأخذ في الاعتبار وضع السوق في تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج وفرص النمو المستقبلية لشركة ميدغلف والمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج، وكذلك بعد أخذ الرأي المقدم من شركة إتش إس بي سي العربية السعودية لمجلس إدارة شركة ميدغلف بتاريخ ١٤٤٧/٠١/٢٩هـ (الموافق ٢٠٢٥/٠٧/٢٤م) (بصفتها المستشار المالي لشركة ميدغلف فيما يتعلق بصفقة الاندماج).

إن نفاذ قرار صفقة الاندماج غير مضمون، حيث أنه خاضع لعدة شروط وموافقات بما يشمل الحصول على الموافقات النظامية، بالإضافة إلى الحصول على موافقة مساهمي الشركتين على صفقة الاندماج. بالإضافة لذلك، تنطوي صفقة الاندماج على فترة اعتراض لدائني شركة بروج. وستعلن الشركتين عن الاندماج وبدء فترة اعتراض دائني شركة بروج قبل عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركتين للتصويت على قرارات الاندماج بثلاثين (٣٠) يومًا على الأقل، بحيث يكون لهؤلاء الدائنين فترة خمسة عشر (١٥) يومًا من تاريخ الإعلان لإبداء أي اعتراضات وفقًا لأحكام المادة (٢٢٧) من نظام الشركات وفقًا للآلية التي ستُحدد في الإعلان. ويجب على شركة بروج الوفاء بدين الدائن المعترض إذا كان حالًا أو تقديم ضمان كاف للوفاء به إذا كان آجلًا، وللدائن الذي أبلغ شركة بروج باعتراضه على الاندماج خلال فترة اعتراض الدائنين ولم تفِ شركة بروج بالدين إذا كان حالًا، أو لم تقدم له ضمانًا كافيًا للوفاء به إذا كان آجلًا، أن يتقدم إلى الجهة القضائية المختصة خلال مدة لا تقل عن عشرة (١٠) أيامٍ قبل عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركتين للتصويت على قرارات الاندماج، ويكون للجهة القضائية المختصة في هذه الحالة أن تأمر بالوفاء بالدين إذا كان حالًا أو تقديم ضمان للوفاء به إذا كان آجلًا، وإذا رأت أن الاندماج سيترتب عليه أضرار جسيمة بحق الدائن المعترض دون تمكن الشركتين من الوفاء بالدين أو تقديم الضمان، جاز لها أن تأمر بوقف الاندماج أو تأجيله، على أن يصدر قرارها بذلك قبل نفاذ قرار الاندماج. وإذا لم تبت الجهة القضائية المختصة في اعتراض الدائن قبل نفاذ قرار الاندماج وثبت لها بعد ذلك صحة مطالبة الدائن المعترض، فلها أن تصدر قرارًا بتعويضه عن الأضرار التي تلحق به نتيجةَ الاندماج.

لن يكون هناك تغيّر مباشر في أعمال الشركتين نتيجة لهذا الإعلان، حيث ستستمر كلتا الشركتين بتسيير أعمالهما بشكل مستقل ومنفصل وعلى النحو المعتاد.

مبررات ودو افع صفقة الاندماج

تحتوي هذه الفقرة على آراء شركة ميدغلف حول المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج، وتتضمن توقعات وإفادات مستقبلية، وهي عرضة لمخاطر وشكوك، ويجب عدم الاعتماد عليها. إن الإفادات المستقبلية الواردة في هذه الفقرة أولية، ولا تنوي شركة ميدغلف تحديثها إلا في حال كان ذلك مطلوب نظامًا.

لا يوجد في هذه الفقرة ما يُقصد به أو يجوز اعتباره تنبؤًا أو توقعًا أو تقديرًا للأداء المالي أو التشغيلي المستقبلي لشركة ميدغلف أو للسوق، ولا ينبغي تفسير أي بيان في هذا الإعلان على أنه يعني أن ربحية السهم للفترات المالية الحالية أو المستقبلية لشركة ميدغلف بعد صفقة الاندماج قد تُطابِق أو تتجاوز الربحية التاريخية للسهم الواحد من أسهم شركة ميدغلف أو شركة بروج.

يهدف اندماج شركة ميدغلف وشركة بروج إلى تعزيز الموقع التنافسي للشركة الدامجة من خلال تكامل عروض المنتجات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الملاءة المالية، وتحقيق الفائدة للمساهمين الحاليين.

بحسب تقرير سوق التأمين السعودي لعام ٢٠٢٤م الصادر عن هيئة التأمين، بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٤م نحو ٧٦ مليار ريال سعودي، وقد استحوذت أكبر ثلاث شركات تأمين على حوالي ٦٤,٥٪ من إجمالي الأقساط المكتتبة في سوق التأمين في المملكة، بينما ساهمت الشركات الـ ٢٤ المتبقية بنسبة ٣٥,٥٪ المتبقية. وخلال نفس العام، بلغت الحصة السوقية من ذلك لكل من شركة ميدغلف وشركة بروج نحو ٤,٩٪ و٠,٥٪، على التوالي.

تهدف صفقة الاندماج إلى تعزيز المركز المالي والتشغيلي للشركة الدامجة، مع التوسع في قاعدة العملاء عبر قطاعات الأفراد، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات. كما تهدف صفقة الاندماج إلى تعزيز هامش الملاءة، ما قد يساهم في رفع قدرة الشركة الدامجة على تحمل المخاطر ودعم الأهداف الاقتصادية لصالح المساهمين.

تشمل مبررات صفقة الاندماج – دون حصر – ما يلي:

- **تعزيز الموقع السوقي وتوسيع قاعدة العملاء**: تسعى صفقة الاندماج إلى زيادة تنوّع الأعمال، بإجمالي أقساط مكتتبة يبلغ ٤,١ مليار ريال (بناءً على إجمالي الأقساط المكتتبة للشركتين لعام ٢٠٢٤م)، بما يخدم قاعدة أوسع من العملاء عبر قطاعات الأفراد، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات. من المتوقع أن تصل الحصة السوقية للشركة الدامجة بعد صفقة الاندماج إلى نحو ٥,٤٪ (بناءً على إجمالي الأقساط المكتتبة للشركتين لعام ٢٠٢٤م).
- **تناسق محفظة الأعمال وتحسين التصنيف الوطني**: تستهدف صفقة الاندماج تحسين مزيج المنتجات وتوسيع نطاق الأعمال، بحيث تعزز محفظة بروج قطاع تأمين المركبات، بينما تعزز محفظة شركة ميدغلف قطاع التأمين الصحي. تهدف صفقة الاندماج إلى إنشاء رابع أكبر شركة تأمين في المملكة من حيث إجمالي الأقساط المكتتبة (وفقًا لبيانات عام ٢٠٢٤م).
- **التوسع في الخدمات وفي إعادة التأمين**: تسعى صفقة الاندماج إلى تطوير عروض المنتجات وتحويلها من التأمين التقليدي إلى مجالات جديدة مثل إعادة التأمين، والتأمين الرقمي، وإدارة الاستثمارات، بهدف تعظيم العائد للمساهمين.
- **تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستفادة من وفورات الحجم**: تهدف صفقة الاندماج إلى خفض التكاليف التشغيلية من خلال دمج العمليات والخدمات المشتركة. يُتوقع أن يساهم تقليص التكاليف التشغيلية في تمكين الشركة الدامجة من تقديم منتجات تأمينية بأسعار أكثر تنافسية على المدى الطويل.
- **تعزيز القوة المالية والملاءة**: من المتوقع أن تستفيد الشركة الدامجة من محفظة استثمارية متوازنة وقاعدة رأسمالية قوية، إلى جانب سياسة لإدارة الاستثمارات تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأصول المجمعة، بهدف تحسين الربحية والعائد للمساهمين.

الأحكام الرئيسية لصفقة الاندماج وفق اتفاقية الاندماج

شروط الاندماج

تتضمن اتفاقية الاندماج عددًا من الشروط التي يجب استيفاؤها، والتي التزمت الشركتان بالسعي لاستيفائها في أقرب وقت ممكن قبل صدور قرار الاندماج، والتنسيق فيما بينهما في هذا الشأن، كما اتفقت الشركتان على عدم جواز تعديل أي من تلك الشروط أو التنازل عنها إلا بالموافقة الخطية من كلتا الشركتين أو وفقًا لأحكام اتفاقية الاندماج. وفيما يلي ملخص لتلك الشروط:

١- الحصول على جميع الموافقات المطلوبة من هيئة التأمين فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

٢- الحصول على جميع الموافقات المطلوبة من هيئة السوق المالية فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

٣- الحصول على موافقة السوق المالية السعودية (تداول) على إدراج أسهم العوض وأي موافقات أخرى قد تطلبها فيما يتعلق بصفقة الاندماج (وتقديم أي إشعارات مطلوبة).

٤- الحصول على عدم ممانعة وزارة التجارة وهيئة التأمين على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لشركة ميدغلف.

٥- الحصول على موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة ميدغلف على قرارات الاندماج.

٦- الحصول على موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة بروج على قرارات الاندماج.

٧- عدم وقوع حدث سلبي جوهري (حسب التعريف المتفق عليه) واستمراره.

٨- انقضاء فترة اعتراض الدائنين، وأن تكون كل الاعتراضات (إن وجدت) تم تسويتها أو سحبها وفقًا لنظام الشركات وأحكام الاتفاقية.

٩- عدم الإخلال بقيود ممارسة الأعمال المحددة في الاتفاقية (والمذكورة أدناه) بشكل يسبب حدث سلبي جوهري.

١٠- عدم الإخلال بالضمانات المقدمة من قبل كل من شركة ميدغلف وشركة بروج بموجب اتفاقية الاندماج، وذلك ما لم يقم الطرف المخل بتصحيح الإخلال المعني بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلًا للتصحيح.

١١- عدم صدور أي قرار أو نظام أو تعليمات أو أمر أو حكم أو مرسوم من أي جهة أو سلطة حكومية في المملكة يجعل من نفاذ قرار الاندماج – وفقًا لأحكام اتفاقية الاندماج – أمرًا غير نظامي أو قانوني.

١٢- فيما يخص شركة بروج، الحصول على موافقة معيدي التأمين لشركة بروج على صفقة الاندماج.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة للمنافسة أصدرت عدم ممانعتها على إتمام عملية التركز الاقتصادي الناتجة عن صفقة الاندماج بتاريخ ١٤٤٦/٠٧/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢٥/٠١/٠٦م).

تشكيل مجلس إدارة شركة ميدغلف بعد صفقة الاندماج

مع مراعاة الحصول على الموافقات النظامية ذات الصلة (بما يشمل عدم ممانعة هيئة التأمين) وموافقة مساهمي الشركتين، فقد اتفقت الشركتان بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشكيل مجلس إدارة شركة ميدغلف بعد صدور قرار الاندماج، حيث ستقوم شركة بروج بترشيح عضوين ليتم تعيينهم في مجلس إدارة شركة ميدغلف بعد صدور قرار الاندماج وذلك من خلال زيادة عدد مقاعد المجلس من سبعة (٧) إلى تسعة (٩) مقاعد. بالإضافة إلى ذلك، اتفقت الشركتين على أن يُعيّن ياسر يوسف ناغي (رئيس مجلس إدارة شركة بروج الحالي) كرئيس مجلس إدارة الشركة الدامجة بعد صدور قرار الاندماج، وذلك مع مراعاة الحصول على الموافقات النظامية ذات العلاقة. بالإضافة لذلك، فيحق لشركة بروج ترشيح أعضاء في جميع لجان مجلس إدارة شركة ميدغلف ليتم تعيينهم من مجلس الإدارة بعد نفاذ قرار الاندماج، وذلك بنسبة تتناسب مع معامل المبادلة (أي ٢٤٪ من أعضاء كل لجنة)، على أن يتم تقريب عدد المرشحين إلى أقرب عدد صحيح أعلى، ولكن دون أن يتجاوز عدد المرشحين ٥٠٪ من عدد أعضاء كل لجنة في أي حال.

يجب أن يستوفي الأعضاء الجدد في مجلس الإدارة وأي مرشح للجان من قبل شركة بروج جميع الشروط اللازمة لعضوية المجلس أو اللجان، وذلك وفقًا للوائح هيئة التأمين وهيئة السوق المالية، وأن تصدر بشأنهم عدم ممانعة من هيئة التأمين. كما يجب على شركة بروج التأكد من أن تعيين الأعضاء الجدد في المجلس أو اللجان لا يخل بمتطلبات الاستقلالية النظامية ذات العلاقة.

لن تتم هذه التغييرات إلا بعد صدور قرار الاندماج، وستواصل مجالس الإدارة الحالية وفرق الإدارة التنفيذية لكلتا الشركتين إدارة الشركتين والعمل بشكل مستقل.

قيود ممارسة الأعمال

تضمنت اتفاقية الاندماج التزامًا على الشركتين بعدم القيام بأي تصرف يخالف قيود محددة في الاتفاقية تتعلق بكيفية ممارسة الشركتين لأعمالهما خلال الفترة الواقعة بين تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج وحتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج أو تاريخ إنهاء اتفاقية الاندماج وفقًا للشروط والأحكام الواردة فيها (أيهما يقع أولًا) وذلك دون الحصول على موافقة الطرف الآخر، علمًا بأن الطرف الآخر لا يمكنه حجب أو تأخير موافقته بدون سبب معقول. وفي حال إخلال أحد الشركتين بأي من تلك القيود فإنه يحق للطرف الآخر اعتبار هذا الإخلال كحدث سلبي جوهري (وذلك وفق التقدير المعقول للطرف غير المخل) وإنهاء الاتفاقية تبعًا لذلك بموجب إشعار خطي يقدمه للطرف المخل إذا لم يتم معالجة ذلك الإخلال بما يرضي الطرف الآخر خلال أربعة عشرَ يومًا.

تتمثل القيود المتعلقة بممارسة الأعمال الواردة في اتفاقية الاندماج في عدم قيام أي من الشركتين بتصرف، أو الاتفاق على القيام بتصرف، من شأنه مخالفة أي من تلك القيود ما لم يكن ذلك متطلبًا نظاميًا. وفيما يلي ملخص لتلك القيود:

١- عدم ممارسة أعمالها بخلاف الطريقة الاعتيادية في كافة النواحي الجوهرية المتوافقة مع الممارسات السابقة، باستثناء ما إذا كانت تلك الممارسات مخالفة للأنظمة المعمول بها.

٢- عدم تغيير طبيعة أنشطتها ونطاق أعمالها بأي شكل جوهري، أو الدخول في أنشطة عمل جديدة.

٣- عدم الإعلان عن توزيعات أو إبقاء أو دفع أرباح أو أي شكل آخر من أشكال التوزيع -سواء كانت نقدية أم عينية- لأي فترة مالية.

٤- عدم اتخاذ أي إجراء له أثر تصفية أو اندماج أو انقضاء للشركة أو تحولها إلى نوع آخر.

٥- عدم اقتراح أو الموافقة على أي زيادة في رأس المال أو شراء للأسهم أو بيع لأسهم خزينة أو تقسيم أو دمج أسهم أو تغيير قيمتها الاسمية أو إلغاء أسهم أو إصدار أي أداة استثمارية غير أدوات حقوق الملكية.

٦- عدم إجراء أي تعديلات على رأس مالها أو وثائقها التأسيسية.

وفيما يخص شركة بروج فقط:

١- عدم إبرام أي اتفاقية جديدة أو تعديل أي اتفاقية قائمة، أو الالتزام أو الشروع في أي عمل يترتب عليه عِوض أو التزام أو نفقات تتجاوز ما نسبته ٥٪ من صافي الأصول اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

٢- عدم إبرام أي اتفاقية اقتراض أو تمويل.

٣- عدم تغيير سياسة واستراتيجية إعادة التأمين، بما يشمل الدخول في أي اتفاقية إعادة تأمين بهدف تعديل هامش الملاءة، وأي تغيير جوهري في نسبة التغطية، أو التعديل الجوهري لأي اتفاقية إعادة تأمين أو إنهائها.

٤- عدم توظيف أو تقديم أي عرض لتوظيف أي من كبار التنفيذيين (أي من تكون مرجعيته للرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة بشكل مباشر)، وعدم اتخاذ أي إجراء أو تغيير جوهري يتعلق بشروط وأحكام عقد العمل لأي من كبار التنفيذيين هؤلاء.

٥- عدم تغيير أي من سياسات الموارد البشرية، وعدم منح ترقيات أو مكافآت أو غيرها على خلاف ما تنص عليه السياسات الحالية، وما يطبق في الممارسات السابقة.

اتفقت الشركتين على أن هذه القيود لا تشمل أي إجراء تم الإعلان عنه أو الإفصاح عنه بشكل خاص للطرف الآخر، وإجراءات أخرى محددة تم الاتفاق عليها.

أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج

تنقضي اتفاقية الاندماج بأثر فوري وبذلك تنقضي جميع حقوق والتزامات الشركتين بموجب الاتفاقية (باستثناء بعض الحقوق والالتزامات التي تظل ملزمة حتى بعد الإنهاء مثل السرية وتسوية المنازعات) في الحالات التالية:

١- قيام أي من الطرفين بتقديم إشعار بإنهاء الاتفاقية إلى الطرف الآخر في حال وقوع حدث سلبي جوهري للطرف الآخر، بدون معالجة هذا الحدث بما يرضي الطرف الآخر خلال أربعة عشرَ يومًا.

٢- قيام أي من الطرفين بتقديم إشعار بإنهاء الاتفاقية إلى الطرف الآخر في حال إخلال أحد الطرفين بأي من أحكام وبنود اتفاقية (بما يشمل الإخلال بالضمانات والتعهدات)، بدون معالجة هذا الإخلال بما يرضي الطرف الآخر خلال أربعة عشرَ يومًا.

٣- عدم استيفاء شروط صفقة الاندماج (ما لم يتم الإعفاء عن الالتزام بأي منها بموجب أحكام اتفاقية الاندماج) قبل مضي ستة أشهر من تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج (ما لم يتفق الطرفان كتابيًا على تاريخ آخر).

٤- قيام الجهة القضائية المختصة بإيقاف صفقة الاندماج أو منعها بشكل دائم وغير قابل للنقض.

٥- اتفاق الطرفين خطيًا على إنهاء الاتفاقية.

<u>التأكيدات</u>

بناءً على متطلبات لائحة الاندماج والاستحواذ، تؤكد شركة ميدغلف كما في تاريخ نشر هذا الإعلان ما يلي:

- أنه لا يوجد أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة ميدغلف فيما يتعلق بصفقة الاندماج.
- أن شركة ميدغلف لا تملك أو تسيطر على أي أسهم في شركة بروج، كما لا تملك خيار شراء أي أسهم في شركة بروج.
- أن شركة ميدغلف لم تحصل على أي التزام غير قابل للإلغاء بقبول العرض.
- أنه لا توجد أي ترتيبات تعويض تشمل شركة ميدغلف أو شركة بروج أو أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة ميدغلف أو شركة بروج فيما يتعلق بأسهم شركة بروج.

بالإضافة لذلك، حيث إن الموارد المطلوبة لإتمام صفقة الاندماج هي إصدار أسهم عِوض ولن يتم سداد قيمة صفقة الاندماج أو أي جزء منها بشكل نقدي، فإن المستشار المالي لشركة ميدغلف (شركة إتش إس بي سي العربية السعودية) يؤكد بأنها مستوفية لكافة الشروط والمتطلبات لقبول تسجيل وطرح أسهم العِوض وقبول إدراجها، وذلك بِخلاف الموافقات النظامية مثل موافقة هيئة السوق المالية وتداول السعودية وموافقة هيئة التأمين وموافقة المساهمين.

الخطوات القادمة

ستبدأ الشركتان في العمل على استيفاء شروط صفقة الاندماج، بما في ذلك الحصول على الموافقات النظامية ذات الصلة. ستقوم شركة ميدغلف بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة بنشر تعميم لمساهميها يتضمن جميع التفاصيل المتعلقة بصفقة الاندماج وزيادة رأس المال بما يشمل التأثيرات والمخاطر المحتملة لإصدار أسهم العِوض على مساهمي الشركة الحاليين وعلى اتخاذ القرارات فيها، حيث ينبغي على مساهمي شركة ميدغلف دراسة تعميم المساهمين بعناية قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالتصويت على صفقة الاندماج. كما ستقوم شركة ميدغلف بنشر مستند العرض لمساهمي شركة بروج والذي سيتضمن معلومات معينة تتعلق بصفقة الاندماج. وسيقوم مجلس إدارة شركة بروج بنشر تعميم إلى مساهميها يتضمن رأي مجلس إدارة شركة بروج بشأن صفقة الاندماج. واتفقت الشركتان بعد ذلك على دعوة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بكل منهما للتصويت على صفقة الاندماج. وتُجدر الإشارة بأنه في حال إنهاء أو انتهاء اتفاقية الاندماج وفقًا لأحكامها، فلن تكون شركة ميدغلف ملزمة بتقديم عرض الاندماج لمساهمي شركة بروج.

عيّنت شركة ميدغلف كلًّا من شركة إتش إس بي سي العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج، وشركة زياد سمير حسن خشيم للمحاماة والاستشارات القانونية كمستشار قانوني فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

المستشار المالي	المستشار القانوني
شركة إتش إس بي سي العربية السعودية	شركة زياد سمير حسن خشيم للمحاماة والاستشارات القانونية

إخلاء مسؤولية

لا ينبغي الاعتماد على هذا الإعلان بمنأى عن تعميم المساهمين، ومستند العرض، والذين سيتم إصدارهما لاحقًا، ويجب قراءة المستندين بشكل كامل ودقيق للتعرف على تفاصيل صفقة الاندماج والمخاطر ذات العلاقة.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتبار هذا الإعلان بمثابة طرح، أو دعوة للاكتتاب أو الشراء أو بيع، أي أوراق مالية بما في ذلك أسهم شركة ميدغلف الجديدة التي سيتم إصدارها لغرض صفقة الاندماج، وذلك في أي ولاية قضائية. ولا يجوز اعتبار هذا الإعلان على أنه مستند عرض أو تعميم مساهمين أو نشرة إصدار أو أي مستند آخر مشابه في أي ولاية قضائية، قد يكون توزيع هذا الإعلان مقيدًا بموجب النظام في بعض السلطات القضائية، ويكون المتلقي لهذا الإعلان مسؤولًا عن معرفة هذه القيود ومراعاتها.

قد يترتب على صفقة الاندماج أثر على المواطنين أو الأشخاص المقيمين خارج المملكة العربية السعودية، أو قد تخضع لإجراءات وشروط نظامية من حيث الأنظمة والقوانين التي يخضعون لها في تلك الدول وذلك فيما يتعلق بقدرتهم على المشاركة في التصويت على صفقة الاندماج أو تأثيرها عليهم بسبب الأنظمة والقوانين التي يخضعون لها. وعليه، ينبغي على الأشخاص المقيمين خارج المملكة التحقق من أي قيود قد تنطبق عليهم والتقيد بها.

إن بعض الأرقام المضمنة مقربة لأقرب فاصلة عشرية، وعليه قد لا يُنتج حساب المجموع بناءً عليها نفس الأرقام الإجمالية الظاهرة. بالإضافة لذلك، فإن بعض الأرقام المضمنة في هذا الإعلان هي أرقام مجمّعة من القوائم المالية للشركتين، وعليه فهي افتراضية ولا تعكس الوضع التشغيلي والمالي بعد صفقة الاندماج. بالإضافة لذلك، قد لا تعكس الأرقام المضمنة في هذا الإعلان الأرقام النهائية التي ستضمن لاحقًا في القوائم المالية الافتراضية أو في تعميم المساهمين أو مستند العرض، والتي قد تختلف نظرًا لتطبيق عدد من التعديلات والافتراضات المحاسبية.

التوقعات المتعلقة بالأرباح. لا يجوز اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على أنها توقعات مستقبلية تتعلق بالأرباح، كما أنه لا يجب اعتبار هذا الإعلان على أنه تأكيد بأن ربحية السهم من شركة ميدغلف للفترات المالية الحالية أو المستقبلية لكل من الشركتين بعد صفقة الاندماج قد تُطابِق أو تتجاوز الربحية التاريخية للسهم الواحد من أسهم شركة بروج أو شركة ميدغلف.

التوقعات والإفادات المستقبلية. إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بصفقة الاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل شركة بروج أو شركة ميدغلف قد تكون أو تعد "إفادات مستقبلية". وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية، وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من شركة بروج أو شركة ميدغلف بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعًا صراحة أو ضمنًا في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع لصفقة الاندماج على شركة ميدغلف وشركة بروج أو شركة ميدغلف بعد صفقة الاندماج وغيرها. وسيتم توضيح المخاطر والأثر المتوقع لصفقة الاندماج على شركة ميدغلف بعد صفقة الاندماج في مستند العرض وتعميم المساهمين اللذين سيتم الإعلان عن نشرهما لاحقًا. من الممكن أن يستدل على هذه الإفادات المستقبلية من خلال استخدام مفردات وعبارات مستقبلية، ومنها على سبيل المثال "تخطط"، "تتوقع"، "تقدر"، و"تنوي"، و"سوف"، و"تهدف"، و"تعتقد"، و"تسعى"، و"قد"، و"سيكون"، و"يمكن"، و"من المحتمل"، و"من المتوقع"، و"ستكون" أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. لا يمكن لشركة بروج أو لشركة ميدغلف تقديم أي ضمان بأن هذه التوقعات صحيحة، حيث إن طبيعة التوقعات المستقبلية هي أنها عرضة للمخاطر (سواءً المعلومة أو غير المعلومة أو المتوقعة أو غير المتوقعة) والتقلبات وعوامل أخرى خارج سيطرة شركة بروج أو شركة ميدغلف نظرًا لارتباط هذه العوامل بظروف أو وقائع قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل.

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية لشركة ميدغلف والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل جوهري عما كان متوقعًا صراحة أو ضمنًا في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة الشركتين على استيفاء شروط اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك متاحًا)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والمحلي، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيرات في الأنظمة واللوائح والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات أو الجهات التنظيمية (بما في ذلك التغيرات المتعلقة بالضرائب)، والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة الهيكلة والتنظيم (إن وجدت)، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاندماج أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة شركة ميدغلف بعد صفقة الاندماج من الاستفادة فعليًا من المنافع المشتركة المتوقعة بعد صفقة الاندماج، وتكبد شركة ميدغلف بعد صفقة الاندماج لتكاليف أو تعرضها لتأخير بشكل غير متوقع أو الصعوبات المتعلقة بصفقة الاندماج عند نفاذها. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن توقعها على العمليات المستقبلية أو قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعًا الإفادات المستقبلية، وينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل وعدم الاعتماد عليها.

إن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ نشر هذا الإعلان. ولا تقدم شركة ميدغلف أو أي من أعضاء مجالس إدارتها أو مديريها أو موظفيها أو مستشاريها أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعليًا أو ضمنيًا في الإفادات المستقبلية. وتنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بتحفظ حسبما هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. وعليه، ينبغي على القارئ عدم الاعتماد على هذه الإفادات المستقبلية. ولا تلتزم شركة ميدغلف، وتخلي نفسها من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، ما لم يلزم ذلك التحديث أو تلك المراجعة بناء على التزاماتها القانونية أو التنظيمية.

عينت شركة ميدغلف شركة إتش إس بي سي العربية السعودية كمستشار مالي مستقل فيما يتعلق بصفقة الاندماج، ولن تكون شركة إتش إس بي سي العربية السعودية مسؤولة تجاه أي طرف بخلاف شركة ميدغلف عن تقديم المشورة حول صفقة الاندماج وذلك وفق أحكام اتفاقية التعاقد المبرمة فيما بينهم والأنظمة واللوائح السارية. شركة إتش إس بي سي العربية السعودية مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية بموجب الترخيص الصادر برقم (٣٧-٠٥٠٠٨).